المجلة المصرية للسكان وتنظيم الأسرة
معهد الدراسات والبحوث الإحصائية – جامعة القاهرة
المجلد ٤١ – العدد الأول ٢٠٠٨

التوازن بين معدلات النمو السكاني والتنمية المستدامة في اليمن

د. سليمان فرج بن عزون
أستاذ مشارك
كلية الاداب
جامعة عدن

د. علي أحمد السقاف
أستاذ مشارك
كلية العلوم الادارية
جامعة عدن

يوليو، 2008

معهد الدراسات والبحوث الإحصائية – جامعة القاهرة
المجلد ٤١ – العدد الأول ٢٠٠٨

التوازن بين معدلات النمو السكاني والتنمية المستدامة في اليمن

د. سليمان فرج بن عزون
د. علي أحمد السقاف

ملخص

إن مشكلة اختلال التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي تشكل في الوقت الراهن التحدي الرئيسي أمام العديد من البلدان النامية .وإن مراجعة السياسات السكانية والاقتصادية والاجتماعية الحالية في هذه البلدان وإدخال الإصلاحات بما يضمن تبني سياسات فاعلة من شأنها تصحيح الاختلال المشاهد بين النمو السكاني العالي والنمو الاقتصادي الضعيف تعتبر ضمن الأولويات في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن اليمن لا زالت في مقدمة الدول النامية التي تعاني من مشكلة اختلال التوازن بين معدل النمو السكاني العالي ومعدل النمو الاقتصادي المتواضع. وهذه الإشكالية أصبحت مصدر قلق متزايد لما تنطوي عليه من انعكاسات اجتماعية واقتصادية كبيرة على كيان الوحدات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي للمجتمع اليمني الذي أصبح يعاني من صعوبات في تلبية وإشباع الاحتياجات المتنامية للسكان. أن النمو السكاني المطرد (٣%) يشكل أحد التحديات الرئيسية أمام جهود التنمية لتحقيق نمو اقتصادي فعال قادر على تخفيض مستويات الفقر والبطالة وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان. ومع زيادة النمو السكاني الذي أصبح مؤخرا يفوق النمو الاقتصادي، فإن الدخل المنتج يجب أن يوزع على أعداد كبيرة من السكان الأمر الذي يؤدي إلى تناقص وتدهور المستوى المعيشي لأعداد متزايدة من السكان، وارتفاع معدلات الإعالة الاقتصادية وبالتالي زيادة الاستهلاك وتناقص الموارد المتاحة والادخار.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل اتجاهات النمو السكاني والنمو الاقتصادي في اليمن.والتعرف على انعكاسات انخفاض النمو الاقتصادي على وضع الفقر والمستوى المعيشي للسكان . كما تهدف الى التعرف على نمط التحول الديمغرافي وتأثيره على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن اختلال التوازن بين نمو السكان والتنمية المستدامة يعود إلى التحول الديمغرافي البطيء الذي يضعف شروط زيادة واستدامة النمو الاقتصادي. وبينت النتائج إن النمو الاقتصادي غير المستدام يفسر، ضمن عوامل أخرى، سبب تباطؤ انخفاض معدلات الخصوبة التي لا زالت مرتفعة (٦,١ طفل لكل امرأة) الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تأخير بلوغ معدل نمو السكان المستهدف (٢,٨%) في نهاية الخطة الخماسية الثالثة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، وما سيترتب على ذلك من نتائج سلبية تتمثل في عدم تحقيق الأهداف المستهدفة لخفض معدلات الفقر والبطالة. وبينت تجربة اليمن في إنجاز الخطة الخماسية الثانية أنه حتى عندما كان النمو الاقتصادي أعلى من النمو السكاني لم تنخفض كثيرا معدلات الفقر من ناحية وارتفعت معدلات البطالة من ناحية أخرى.وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن استمرار اختلال التوازن بين النمو السكاني المطرد والنمو الاقتصادي المتواضع يؤدي إلى استمرار بقاء معدلات الخصوبة عند مستوياتها العالية وزيادة النمو السكاني. وهذا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وتناقص نصيب الفرد من الموارد الشحيحة مثل الماء وتناقص الادخار والاستثمار وتزايد نسبة الفقر والبطالة وتدهور المستوى المعيشي.ويضعف فرص اليمن في بلوغ أهداف الألفية الثالثة وخاصة في مؤشرات التعليم والصحة العامة والصحة الإنجابية وتمكين المرأة بحلول عام ٢٠١٠

التوازن بين معدلات النمو السكاني والتنمية المستدامة في اليمن

د. سليمان فرج بن عزون

د. علي أحمد السقاف

المقدمة

منذ بداية التسعينات تبنت اليمن سياسة سكانية معلنة وأصبحت القضية السكانية وانعكاساتها السلبية على الأسرة والمجتمع تحتل أولوية مطلقة ضمن أهداف الإستراتيجية الوطنية للسكان (٢٠٠١-٢٠٢٥) باعتبارها إشكالية تنموية في ظل استمرار الاختلال القائم بين معدل النمو السكاني العالي ومعدل النمو الاقتصادي المتواضع. وخلال العقد الماضي، توجهت الجهود الرسمية بالتعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية نحو تطوير برامج السياسة الوطنية للسكان وذلك انطلاقا من قرارات المؤتمرات الدولية والإقليمية حول السكان والتنمية وخاصة مؤتمر القاهرة الدولي،١٩٩٤، وإعلان الأمم المتحدة للألفية الثالثة، والعمل على إدماج المتغيرات السكانية في عملية التنمية باعتبارها استراتيجية لتحقيق التوازن بين النمو السكاني المطرد والتنمية المستدامة. وهذا الاهتمام انعكس عمليا على المستوى الوطني في إعداد خطة العمل السكاني (٢٠٠٦-٢٠١٠) التي أصبحت من المكونات الرئيسية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (٢٠٠٦-٢٠١٠).

وخلال العقدين الماضيين حققت اليمن إنجازات هامة في مجال إبطاء النمو السكاني والارتقاء بالخصائص السكانية التعليمية والصحية وتحسين المحيط البيئي للسكان وسد بعض النقص في قضايا تمكين المرأة اليمنية والتخفيف النسبي المستمر من حدة انعكاسات المتغيرات السكانية على استدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. بالرغم من كل ذلك، فإن اليمن لا زالت في مقدمة الدول النامية التي تعاني من مشكلة اختلال التوازن بين معدل النمو السكاني العالي ومعدل النمو الاقتصادي المتواضع. وهذه الإشكالية أصبحت مصدر قلق متزايد

لما تنطوي عليه من انعكاسات اجتماعية واقتصادية كبيرة على كيان الوحدات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي للمجتمع اليمني الذي أصبح يعاني من صعوبات في تلبية وإشباع الاحتياجات المتنامية للسكان ، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي وما يرتبط به من مشكلات اتساع رقعة الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي والتفكك الاجتماعي الذي يهدد أمن واستقرار المجتمع.

الاهداف

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١) تحليل اتجاهات النمو السكاني والنمو الاقتصادي في الماضي والحاضر.

٢) التعرف على انعكاسات انخفاض النمو الاقتصادي على وضع الفقر والمستوى المعيشي.

٣) تقييم دور البيئة المساعدة في خطة التنمية واثرهاعلى المتغيرات السكانية.

٤) التعرف على نمط التحول الديمغرافي وتأثيره على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٥) الوصول إلى توصيات قد تساعد متخذي القرار وصانعي السياسات في توجيه البرامج والمشروعات التي تساهم بفاعلية في استدامة النمو الاقتصادي وإبطاء النمو السكاني والإسراع بالتحول الديمغرافي .

المنهجية ومصادر جمع البيانات

استخدمت هذه الدراسة المنهج الاحصائي الوصفي والتحليلي باعتباره المنهج الملائم مع طبيعة موضوع هذه الدراسة ويساعد على تحقيق أهدافها. واعتمدت الدراسة على عدد من المراجع الثانوية للحصول على المعلومات والبيانات عن المتغيرات السكانية ومتغيرات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة وأهدافها. ومن أهم هذه المراجع نتائج تعدادي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤، برنامج خطة العمل السكاني (٢٠٠٦-٢٠١٠)، كتاب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (٢٠٠٦-٢٠١٠)، تقرير التنمية البشرية لليمن لعامي٢٠٠١/ ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤، نتائج المسح الوطني لصحة الأسرة في اليمن لعام ٢٠٠٣. كما استفادت الدراسة من نتائج بعض الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع السكان والتنمية.

أولا : أتجاهات النمو الاقتصادي

١-١: تباين اتجاهات النمو الاقتصادي

يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى إجمالي الزيادة في الإنتاج والثروة في اقتصاد مجتمع ما،خلال فترة زمنية معينة . والمؤشر المستخدم للنمو الاقتصادي في معظم الدول هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يقيس قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال سنة، بغض النظر عن جنسية المنتج. والملاحظ في التقديرات المتاحة حول النمو الاقتصادي في اليمن أن تقديرات الجهات الرسمية تختلف عن تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للفترة قيد البحث في هذه الدراسة .

ومع الأخذ في الاعتبار هذه الاختلافات في التقديرات المتاحة، يلاحظ من الشكل (١-١) أنها تتفق في تحديد النمط العام لاتجاهات النمو الاقتصادي الذي يتسم بعدم الاستقرار والتذبذب بين الصعود تارة والهبوط تارة أخرى، وأنه يميل نحو التراجع منذ بداية الألفية. ويبدو أن عقد التسعينات شهد تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي بلغت في المتوسط ٥%، ثم أخذت معدلات النمو تتجه نحوالتدهور حتى الوقت الحاضر (٢٠٠٧). فخلال الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥) تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وبلغ في المتوسط ٤،٥% بينما كان المعدل المستهدف ٥،٦%. والملاحظ من نتائج العامين الاولين من الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، ان جهود التنمية لم تنجح أيضا في تحقيق المعدل المستهدف، حيث تشير التقديرات المتوفرة أن معدل النمو الفعلي بلغ ٣,٨% في عام ٢٠٠٦ ويقدر له أن ينخفض (حسب تقديرات صندوق النقد الدولي) إلى حوالي ٢,٦% لعام ٢٠٠٧، بينما المستهدف للعامين المذكورين في الخطة ٤,٩% و ٥,٥% على التوالي. إن هذا التراجع المشاهد للنمو الاقتصادي يضع الحكومة أمام تحدي كبير في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة للسنوات المتبقية من الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦-٢٠١٠).

شكل (١ مقارنة اتجاهات النمو الاقتصادي حسب التقديرات الحكومية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي
١٩٩٤-٢٠١٠م

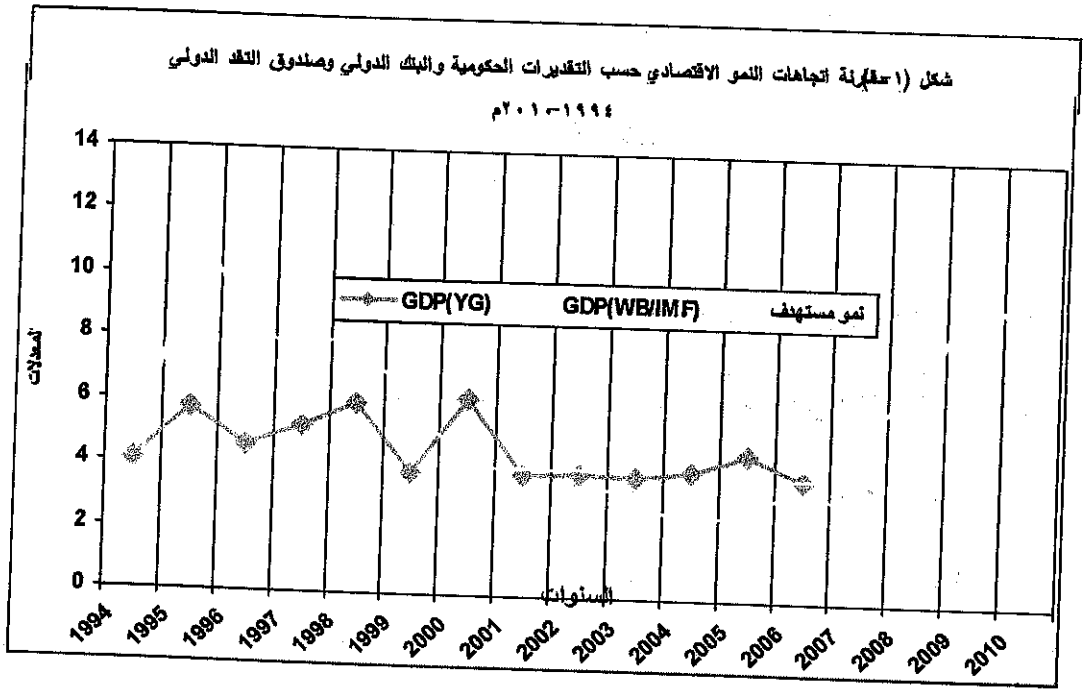

المصدر:١- الجهاز المركزي للاحصاء ، كتب الاحصاء السنوي ١٩٩٤-٢٠٠٥
٢- وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، كتاب الخطة الاقتصادية والاجتماعية ، ٢٠٠٦-٢٠١٠
٣- صندوق النقد الدولي ، ٢٠٠٥

١-٢ : مقارنة اتجاهات النمو الاقتصادي مع النمو السكاني

يبدو من الشكل (١-٢) وجود اختلال بين النمو السكاني المطرد والنمو الاقتصادي الضعيف الذي يميل إلى الانخفاض بدلا من الارتفاع، كما هو مستهدف، ووصل إلى مستوى أقل من النمو السكاني (٣,٠%) بحلول العام ٢٠٠٧ الأمر الذي سيؤدي إلى تدني متوسط دخل الفرد وبالتالي اتساع رقعة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وتدهور المستوى المعيشي.

إن ارتفاع النمو السكاني رغم ميله البطيء للانخفاض فإن له تداعياته على النمو الاقتصادي ، وتعتبر الخصوبة الكلية العالية (٦,١ طفل لكل امرأة في المتوسط) السبب الرئيسي لارتفاع النمو السكاني وتساهم، ضمن عوامل أخرى، في إعاقة جهود التنمية في التخفيف من الفقر والبطالة.

كما أن استمرار اختلال التوازن بين النمو السكاني المطرد والنمو الاقتصادي المتواضع لا يساعد جهود التنمية بلوغ المعدلات المستهدف للخصوبة (٥,٦ طفل) ونمو السكان (٢,٨%) في نهاية خطة التنمية (٢٠٠٦-٢٠١٠) الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى استمرار حالة اختلال التوازن بين نمو السكان المطرد والنمو الاقتصادي المتواضع.

شكل (١-٢) العلاقة بين نمو السكان والنمو الاقتصادي في اليمن ١٩٩٥-٢٠٠٧

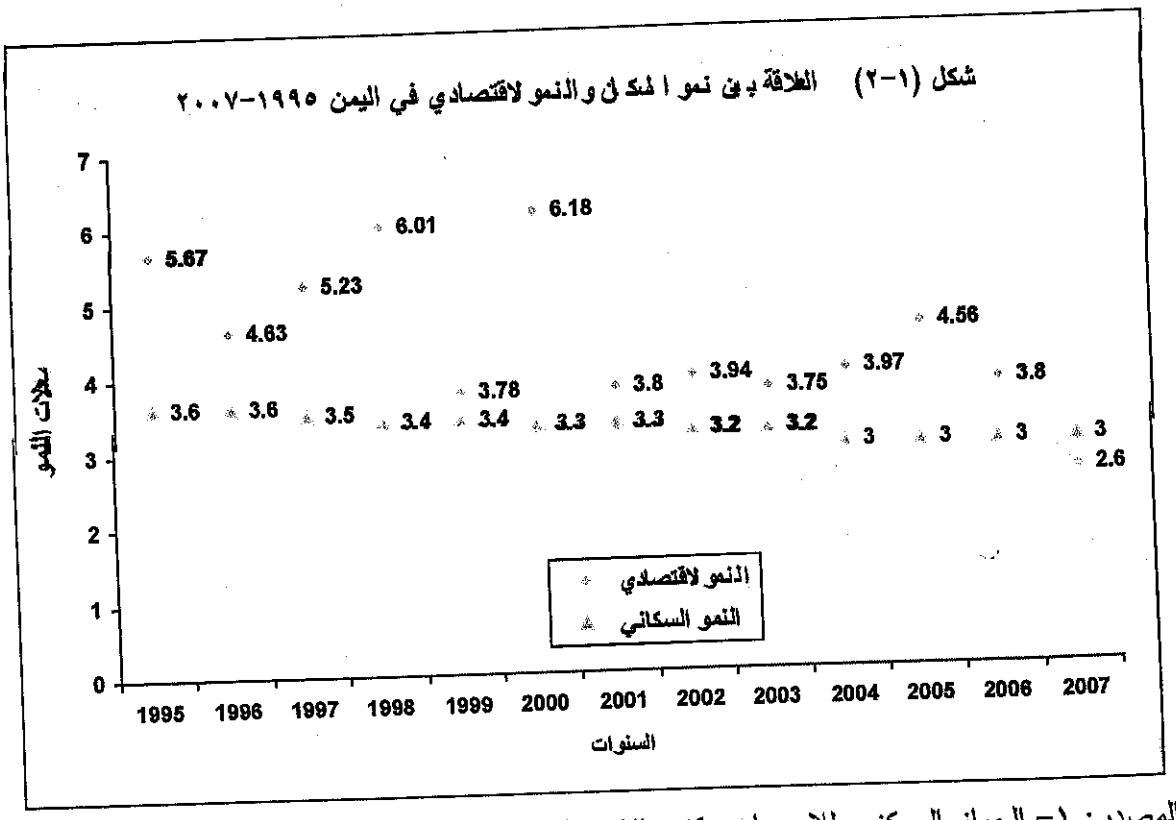

المصدر: ١- الجهاز المركزي للاحصاء ، كتب الاحصاء السنوي ، ١٩٩٥-٢٠٠٥

٢- وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، كتاب الخطة الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦-٢٠١٠

وهذا الواقع يشكل التحدي الرئيسي أمام جهود التنمية للحفاظ على المكاسب المباشرة وغير المباشرة التي تحققت حتى الآن، وتوجيه الجهود الرسمية نحو دعم وتعزيز السياسات والبرامج التي من شأنها المساهمة بفاعلية في مواجهة الفقر من خلال رفع وتيرة النمو الاقتصادي إلى معدلات تتجاوز النمو السكاني خلال السنوات المتبقية من الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦-٢٠١٠) وفي المستقبل المنظور. ومواجهة الفقر يتطلب زيادة الاستثمار الحكومي والخاص في المشروعات المتنوعة المنتجة التي تساهم في خلق فرص العمل وتشغيل الشباب لمواجهة البطالة المنتشرة بينهم، والاستثمار في الرأسمال البشري والارتقاء بالخصائص التعليمية للسكان، وتحسين

خـــدمات الصحة الإنجابية، وسد فجوة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا، والحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة. وكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى استدامة التنمية وإبطاء النمو السكاني.

وتشير تجربة اليمن خلال السنوات الماضية أنه حتى عندما تجاوز النمو الاقتصادي النمو السكاني، فإن معدلات الفقـــر لم تنخفض كثيرا وارتفعت معدلات البطالة وذلك على عكس ما كان مستهدفا في الخطة الخمسية الثانية، وتفاقم الوضع خلال العامين الأولين من خطة التنمية (٢٠٠٦-٢٠١٠) وذلك نتيجة لتراجع النمو الاقتصادي إلى مستوى أقل من النمو السكاني (٣,٠%). إن التحديات أمام السياسات هو استدامة النمو الاقتصادي وإبطاء النمو الـــسكاني وتحقـــيق نـــتائج هامة في خفض الفقر والبطالة. وهذا لن يتحقق إلا من خلال التوزيع العادل للدخل والثـــروة وبالتالـــي تقليل التباين الشديد بين الريف والحضر وبين الذكور والإناث في مختلف مؤشرات التنمية البشرية.

١-٣: الانخفاض في النمو الاقتصادي وتأثيره على التنمية المستدامة ووضع الفقر ومستوى المعيشة

تبـــين لـــنا من التحليل السابق أن النمو السكاني المطرد (٣%) يشكل أحد التحديات الرئيسية أمام جهود التنمية لتحقـــيق نمـــو اقتـــصادي فعال قادر على تخفيض مستويات الفقر والبطالة وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للـــسكان. ومع زيادة النمو السكاني الذي أصبح مؤخرا يفوق النمو الاقتصادي، فإن الدخل المنتج يجب أن يوزع علـــى أعـــداد كبيـــرة مـــن السكان الأمر الذي يؤدي إلى تناقص وتدهور المستوى المعيشي لأعداد متزايدة من الـــسكان، وارتفـــاع معـــدلات الإعالة الاقتصادية وبالتالي زيادة الاستهلاك وتناقص الموارد المتاحة والادخار والاســـتثمار. كما يؤدي النمو السكاني المرتفع إلى استنزاف الموارد المتاحة المحدودة بطبيعتها، والإنفاق على الصحة والتعليم يصبح غير فعال في تنمية الرأسمال البشري لأن نصيب الفرد من الإنفاق ثابت أو متناقص.

كمـــا تـــم الإشـــارة سابقاً ، فإن استمرار تدهور النمو الاقتصادي سوف يؤدي إلى استمرار معدل نمو السكان المطـــرد، وهـــذا الاختلال بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي أدى ويؤدي إلى اتساع الفقر وتدهور المستوى المعيشي ويضعف قدرة اليمن على تحقيق أهداف السياسة السكانية وخطة التنمية وأهداف الألفية الثالثة.

تعتبـــر اليمن واحدة من البلدان التي تتصف بانخفاض مستوى التنمية البشرية بها حيث تحتل المرتبة رقم ١٥١ من أصل ١٧٧ بلدا من حيث دليل التنمية البشرية(HDR,2005). إن مستويات الفقر في اليمن في تزايد مستمر حيث ارتفعت من ١٩% في عام ١٩٩٢ إلى ٣٤% في عام ١٩٩٩، وذلك حسب نتائج مسوحات الفقر للأعوام المذكـــورة. وتشير التقديرات لعام ٢٠٠٥ بان نسبة الفقر بلغت ٣٥%. وهذا التزايد في مستويات الفقر له علاقة بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

وأهداف التنمية الألفية الثالثة التي وافقت عليها ١٨٩ دولة عام ٢٠٠٠ في قمة الألفية التي نظمتها الأمم المتحدة تدل على مستوى غير مسبوق من التوافق على الاحتياجات اللازمة للتخفيف من الفقر بشكل مستدام. وتمثل هذه الأهـــداف جـــدول أعمال طموح ولكنه قابل للتحقيق بهدف التخفيف من الفقر، وتحسين الحياة والبيئة، وإشراك الدول المتقدمة في تحسين مستوى معيشة البشر في العالم بحلول عام ٢٠١٥.

وهناك مستويات مستهدفة تضعها هذه الأهداف والتي تستدعي عمل مجتمع التنمية كله وهي: القضاء على الفقر المدقـــع والجوع، توفير التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض نسبة الوفيات بين الأطفـــال، تحـــسين صـــحة الأم، مكافحـــة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/إيدز، الملاريا، والأمراض الأخرى، ضمان الاستدامة البيئية، وتطوير الشراكات العالمية الهادفة إلى التنمية.

إن تحقـــيق أهـــداف الألفـــية الثالـــثة في اليمن يحتل أهمية كبرى سواء على مستوى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو السياسات السكانية. وتسعى اليمن إلى تحقيق الهدف العام للألفية وذلك بتخفيض نسبة الفقر بواقع ٥٠% من معدله الحالي (٣٥%). إن هدف توفير التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١٥ يتطلب رفع معدل الالتحاق الـــصافي فـــي التعلـــيم الأساسي الذي سجل ٦٠% عام ٢٠٠٥. القضاء على فجوة النوع الاجتماعي في التعليم الأساســـي والـــثانوي وفي جميع مستويات التعليم بحلول ٢٠١٥. خفض معدل الوفيات بين الأطفال إلى الثلثين بحلـــول عـــام ٢٠١٥ مقارنـــة بمعدله لعام ٢٠٠٥ الذي سجل ٩٩ في الألف . إن وقف انتشار مرض الايدز والملاريا بحلول عام ٢٠١٥ هي من ضمن الأهداف المهمة في الجانب الصحي والذي له تأثير كبير في التنمية المستدامة.

وبـــناء على المؤشرات الكلية قد يكون من الصعب الوصول إلى تحقيق أهداف الألفية بحلول عام ٢٠١٥ وذلك بسبب استمرار الاختلال بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني الذي يعيق امكانات الدولة وفرصها في تحقيق تلك الأهداف.

ثانيا : البيئة المساعدة في الخطة الخمسية على ابطاء النمو السكاني

التخطـــيط الاقتـــصادي يعتبـــر البيـــئة المساعدة والخلفية المطلوبة التي تساعد على إبطاء النمو السكاني. النمو السكاني يمكن أن يرفع حجم القوى العاملة للبلد، لكن مهارات ونوعية القوى العاملة لها أهمية كبيرة عند الحديث عن تأثير القوى العاملة على النمو الاقتصادي. وتتميز البلدان النامية بوفرة القوى العاملة كمياً، لكن نوعية القوى العاملـــة يعد عاملا مهما أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. العديد من البلدان خاصة في شرق آسيا بدأت تـــتغلب علـــى هذه الإشكالية المتعلقة بنوعية القوى العاملة وبدأت الاستثمار في قطاع الصحة، وتقديم الخدمات الصحية التي ترفع إمكانات وقدرات السكان للعمل وكذلك الاستثمار في قطاع التعليم الأساسي والعام والجامعي، وبرامج محو الأمية وجهود تمكين المرأة.

ان قطاعات التعليم والصحة والشباب والرياضة والمرأة من قطاعات الخطة الاقتصادية ذات التاثير الفعال على الـــنمو الـــسكاني . والقصور في هذه البيئة وهذه القطاعات يمكن ان يفسر اسباب عدم التاثير الفعال لهذه البيئة على ابطاء النمو السكاني .

٢-١ : قطاع التعليم

يـــشير الجـــدول رقم (١) بأن قطاع التعليم يستحوذ على المرتبة الأولى بين القطاعات في هيكل الموازنة بنسبة تـــصل إلـــى ٢٠% فـــي المتوسط من الإنفاق العام خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ .حيث سجل نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي النفقات ١٧ % عام ٢٠٠٠ وارتفع إلى٢١,٢%عام ٢٠٠٥ .

بالـرغم مـن النـسبة الكبيرة للإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام إلا أن معدلات الالتحاق في التعليم الأساسي والثانوي لا زالت في مستوياتها المتدنية . فقد بلغت نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي ٦٢% (٧٧% ذكـور و ٤٣% إنـاث)عام ٢٠٠٠ ووصلت الى ٦٤% (٧٣% ذكور و٥٤% اناث) عام ٢٠٠٥ . ونـسبة الالتحاق في التعليم الثانوي كانت ٣٦،٩% (٥٢% ذكور و ٢٠% إناث) في عام ٢٠٠٠وارتفعت الى ٤٠،٥% (٥٥،٧% ذكور و٢٥%اناث) عام٢٠٠٥.وتشيرالنتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤ الى ان هناك تباينات في نسب الالتحاق في التعليم الأساسي والثانوي حسب مناطق الحضر والريف والتي تبين مدى الفجوة بين الحضر والريف. فقد سجلت نسب الالتحاق في التعليم الأساسي في الحضر والريف على التوالي ٧٩% و ٥٧% في عام ٢٠٠٤ . ولنفس العام كانت نسب الالتحاق في التعليم الثانوي في مناطق الحضر والريف على التوالي ٦٤ % و ٣٠ %. إن تدنـي نـسب الالتحاق في التعليم الأساسي والثانوي في مناطق الريف يفسر ارتفاع معدلات الخصوبة في الريف مقارنة بالمدن. وطبقا لمسح صحة الأسرة لعام ٢٠٠٣ ، فقد سجلت معدلات الخصوبة في كـل من الحضر والريف على التوالي 4.5 و 6.7 (مولود لكل امرأة في المتوسط).وتشير دراسة (سليمان بن عـزون وعلـي الـسقاف ،٢٠٠٧) حول محددات الزواج المبكر وبدء الانجاب في اليمن، بان متغيرات القيد للإنـاث فـي التعلـيم الأساسـي والـثانوي والعمر عند الزواج الأول للإناث هي من أهم المتغيرات المحددة للخـصوبة، فكلمـا ارتفـع معـدل القيد للإناث في التعليم والعمر عند الزواج الأول للإناث كلما أدى ذلك إلى انخفاض الخصوبة. جدول رقم (٢-١) : مؤشرات التعليم (2005,2000)

	2000	2005
معدل الالتحاق في التعليم الاساسي		
ذكور	77.2	73.1
اناث	43.9	53.9
اجمالي	62.0	64.3
معدل الالتحاق في التعليم الثانوي		
ذكور	52.6	55.7
اناث	20.3	25.0
اجمالي	36.9	40.5
الانفاق على التعليم كنسبة من اجمالي النفقات(%)	17.7	21.2

المصدر:وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006-2010

بالرغم من استحواذ قطاع التعليم على النسبة الأكبر في الموازنة العامة مقارنة بقطاع الصحة إلا أن نسبة الأمية ما زالت مرتفعة في اليمن مقارنة بالبلدان الأخرى فقد بلغت نسبة الأمية ٤٧% (٦٩% إناث و٢٧% ذكور) حسب نتائج تعداد ٢٠٠٤م، ونسبة القيد في التعليم الأساسي ما زالت منخفضة. و يرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها عدم العدالة في توزيع الخدمات التعليمية في المناطق المختلفة وكذلك الانخفاض في كفاءة العملية التعليمية.

٢-٢: قطاع الصحة

يشير كتاب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠ الى إن الإنفاق على قطاع الصحة،كنسبة من النفقات العامة بلغ عام ٢٠٠٠ ، ٤% و٥,٤% عام ٢٠٠٥ .

ورغم شحة الإنفاق على هذا القطاع إلا أن القطاع شهد تطوراً ملحوظاً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م تمثل في بناء العديد من المستشفيات والمراكز الصحية فضلاً عن بناء مراكز الأمومة والطفولة ومراكز الطب الوقائي.

ومن مؤشرات تطور الخدمات الصحية تحسن العمر المتوقع عند الولادة حيث تشير نتائج التعداد العام ٢٠٠٤م إلى أن العمر المتوقع عند الولادة شهد تحسناً خلال العشر السنوات الماضية حيث وصل في عام ٢٠٠٤م إلى ٦٢,٩ سنة مقارنة بحوالي ٥٧,٥ عام ١٩٩٤ فيما كان التحسن في المؤشرات الخاصة بالأطفال محدوداً حيث انخفض معدل الوفيات الرضع من ٨٤عام ١٩٩٤ إلى ٧٧ عام ٢٠٠٤م فيما تراجعت وفيات الأطفال دون الخامسة من ١٠٤,٨ إلى ٩٢,٣ خلال نفس الفترة(جدول رقم٢-٢).

وبالرغم من أن القطاع الخاص يلعب دوراً ايجابياً في مجال الاستثمار في تقديم الخدمات الصحية والعلاجية والتطبيب العام حيث شهدت السنوات الماضية توسعاً في الخدمات الصحية إلا أن ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية للقطاع الخاص يحول دون استفادة الفقراء ومحدودي الدخل منها. وحسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ ، أن مستوى التغطية الصحية الحكومي والخاص ما زال متدنياً ولا يتجاوز ٥٨% من إجمالي السكان مع تفاوت نسبة التغطية بين الريف (٢٠%) والحضر (٨٠%) وذلك يرجع إلى تنامي الطلب على الخدمات الصحية

والتشتت السكاني الواسع، وصعوبة توفير الخدمة الصحية لقطاع واسع من السكان من ناحية، وإلى عدم عدالة توزيع الخدمات الصحية بين الريف والمدينة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى انخفاض في جودة الخدمات الصحية المقدمة وخاصة خدمات الصحة الإنجابية.

جدول رقم (٢-٢): المؤشرات الصحية (2004,1994)

المؤشرات	1994	2004
توقع الحياة عند الميلاد	57.33	61.08
معدل وفيات الاطفال الرضع	84.04	77.20
معدل وفيات الاطفال اقل من 5 سنوات	104.8	92.32

المصدر:الجهاز المركزي للاحصاء ، كتاب الاحصاء السنوي لعام 2005.

٢-٣: الشباب والرياضة

إن للشباب دوراً مهماً في تحديد الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع، فالشباب هم مستقبل الأمة، والاستثمار في الشباب من خلال إدماجهم في التنمية يعتبر من أهم الاستثمارات الواعدة بمستقبل أفضل. ويعتبر دعم مؤسسات قطاع الشباب والرياضة وتطوير مختلف أنشطتها وفعاليتها في المدارس والجامعات والاتحادات الرياضية من أهم التوصيات التنموية التي تعكس الاهتمام الذي يحظى به قطاع الشباب والرياضة في اليمن، وجسب كتاب الاحصاء السنوي لعام ٢٠٠٥ الصادر عن الجهاز المركزي للاحصاء فان عدد الأنشطة الرياضية ٣٠٠ نادي رياضي، وعدد الاتحادات الرياضية ٣٠٠ اتحاد رياضي تضم ٨٤٨٠٥ عضواً، كما بلغ عدد المراكز الشبابية ٢٥ مركزاً عام . إن قطاع الشباب والرياضة يواجه تحديات تعيق تطوره أهمها عدم تفعيل الرياضة الدراسية وضعف الدورات التأهيلية والتدريبية وإعداد المنتجات الرياضية والإمكانيات المادية والفنية للاتحادات والأندية الرياضية.

ويعاني الشباب أكثر من غيرهم من التعرض للبطالة والفقر والحرمان البشري والتهميش الاجتماعي، وحسب استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٣-٢٠٠٥ فأن نسبة البطالة بين الشباب (١٥-٢٤ سنة) بلغت ١٨%، وهي نسبة عالية ويترتب عليها نتائج سلبية مثل الانزواء، زيادة الإحباط النفسي، السلوك المنحرف، ضعف الولاء

والانـــتماء للمجتمع، وضعف المشاركة السياسية. كما تمثل بطالة الشباب هدرا للطاقات البشرية الشابة، وضياع للاســـتثمار فـــي التعليم نتيجة لعدم استخدام المعرفة والمهارات المكتسبة التي تقدمها مؤسسات التعليم والتدريب للشباب. ويصاحب بطالة الشباب وخاصة بين الإناث ارتفاع ظاهرة الزواج المبكر.

إن الـــنهوض بأوضـــاع الـــشباب يتطلب توفير الرعاية الصحية والتعليمية، وتنمية قدراتهم وإيجاد المؤسسات التـــربوية والـــشبابية والرياضـــية التي تهيئ الإبداع وتنمية الشخصية المتوازنة، وتعزيز دور الشباب في خلق فـــرص العمـــل وتحقـــيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن تلبية احتياجات الشباب مع تقديم الدعم لهم على مستوى الأسرة والمجتمع وتوفير فرص العمل والمشاركة في الحياة السياسية وضمان حقهم في التعليم والصحة والمشاركة في التنمية يجب يحتل الأولوية في خطط التنمية.

إن تطوير وعي الشباب فيما يتعلق بالقضايا السكانية، يتطلب تلبية احتياجاتهم في مجال الصحة الإنجابية وقضايا البلوغ وذلك من خلال تزويدهم بالمهارات والاتجاهات التي تعزز السلوك الإنجابي المسئول والسليم صحياً.

٢-٤: تأثير تمكين المرأة على المتغيرات السكانية

تحظـــى قضايا تمكين المرأة اليمنية وتعزيز دورها في التنمية باهتمام متزايد في اليمن، وتلتقي الجهود الرسمية مع المنظمات النسائية اليمنية في تبني سياسات متكاملة لتحقيق أهداف الألفية العالمية لسد فجوة النوع الاجتماعي بحلـــول عـــام ٢٠١٥. وتتضمن جهود تمكين المرأة مواجهة لفقر قدراتها باعتباره مدخلا مهما لخفض معدلات خصوبتها، وزيادة وتيرة معدلات الالتحاق للإناث في مختلف مراحل التعليم ومحو أمية النساء لأهمية التعليم في تأخير السن عند الزواج الأول، وزيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مواقع صنع القرار، وتحسين المـــستوى المعيـــشي للأسرة. وكل ذلك يمثل مدخلات أساسية تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في خفض معدلات الخصوبة والوفيات وبالتالي إبطاء النمو السكاني وتسريع التحول الديمغرافي البطيء في اليمن.

وتـــؤكد تجـــارب كثير من الدول، كما بينتها التقارير الدولية والوطنية وخاصة تقارير التنمية البشرية، أن تنمية وتمكـــين المـــرأة لها دور بارز وهام في إبطاء النمو السكاني والاسراع في التحول الديمغرافي، وتوفير شروط اســـتدامة التنمـــية. إن خفـــض خصوبة المرأة من العوامل الأساسية في الإسراع بالتحول الديمغرافي، وزيادة مـــشاركتها في النشاط الاقتصادي ويساعد على زيادة معدل النمو الاقتصادي واستدامة التنمية. وتوسيع مشاركة المرأة في السياسة ومواقع صنع القرار يسهم في تعزيز الحكم الجيد والإدارة الرشيدة.

وبالـــرغم مـــن الجهـــود الرسمية وجهود منظمات المجتمع المدني وخاصة المنظمات النسائية للنهوض بالمرأة اليمنـــية، والعمل على إدماج قضايا تنمية وتمكين المرأة في السياسة السكانية والمتوافقة أهدافها مع أهداف خطة التنمية في اليمن، ومع أهداف الألفيةالثالثة العالمية، إلا أن المرأة اليمنية ما زالت تعاني من التمييز والتهميش في مختلف مراحل حياتها بدءا من مرحلة الطفولة ومرورا بمرحلة الشباب وحتى مرحلة الشيخوخة. والجدول رقم (٢-٣) يبين مؤشرات تمكين المرأة اليمنية لعامي 2000 و2004 .

جدول رقم(٢-٣): مؤشرات النوع الاجتماعي (2004,2000)

المؤشر	2000	2004
الفجوة بين الاناث والذكور (الاناث كنسبة من الذكور)		
القيد في التعليم الاساسي	52.8	61.1
القيد بالتعليم الثانوي	35.3	41.3
قوة العمل	31.1	34.5
نسبة النساء في مجلس النواب(%)	0.66	0.33
دليل تمكين النوع الاجتماعي	0.129	0.118

المصدر:وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير التنمية البشرية لعامي 2002 و2004

من الجدول رقم (٢-٣) نلاحظ بان هناك تحسنا طفيفا في مؤشرات تمكين المراة في عام 2004 مقارنة بعام 2000 . القـــيد في التعليم الاساسي (الاناث كنسبة من الذكور)ارتفع من 52.8% في عام 2000الى 61.1%

فـــي 2004 ولنفس الفترة فأن القيد في التعليم الثانوي ارتفع من 35.3% الى 41.3% وقوة العمل من 31.1% الـــى 34.5% . وبالـــرغم من هذا التحسن الا ان هناك فجوة واضحة في مؤشرات التعليم والعمل بين الاناث والذكـــور . ويلاحظ من الجدول ايضا تواضع وتراجع مشاركة المرأة في المجال السياسي. إن نسبة النساء بين أعـــضاء مجلـــس النواب تراجعت إلى النصف من ٠,٦٦% عام 2000 إلى ٠,٣٣%عام 2004 . وأنخفضت نسبة مشاركة المراة في الحياة العامة وفي مواقع صنع القرار وذلك يمكن ملاحظته من مؤشر دليل تمكين النوع الاجتماعي الذي انخفض من 0.129 عام 2000 الى 0.118 عام 2004 .

ثالثا : السكان وتأثيره على النمو الاقتصادي

٣-١: أثر المتغيرات السكانية على الهرم السكاني

خلال العقد الماضي (١٩٩٤-٢٠٠٤) انخفض معدل الخصوبة الكلي من ٧,٤ طفل إلى ٦,١ طفل لكل امرأة في المتوسط، وهو لا زال مرتفعا بالمقارنة مع المعدلات المشاهدة في العالم. وبالرغم من ذلك، فإن هذا الانخفاض البطيء لمعدل الخصوبة أدى إلى تغيير ملحوظ في سمات الهرم السكاني الفتي حيث انخفضت نسبة الأطفال من ٥٠,٣% إلى ٤٥,٠% وزادت نسبة السكان في سن العمل من ٤٦,٢% إلى ٥١,٥% خلال نفس الفترة، وكما هو مبين في الشكل (٣-١) ومن النتائج الايجابية لهذا التغير المشاهد في التركيب العمري للسكان تخفيف عبء إعالة الأطفال والمسنين حيث انخفضت نسبة الإعالة للأطفال من ١٠٨,٩ إلى ٨٧,٤ ، وللمسنين ظلت شبة ثابتة. وبمعنى آخر أن لكل فرد في قوة العمل أصبح هناك ١,٩ معال بينما كان ٢,٢ معال قبل عقد من الزمن. ومعدل نمو قوة العمل يفوق معدل نمو السكان بنسبة ١,١% سنويا في المتوسط خلال العقد الماضي، ومن المتوقع أن يتضاعف عدد قوة العمل ويصل إلى أكثر من ٢٠ مليون بحلول عام ٢٠٢١م.

شكل رقم (١-٣) التوزيع النسبي لسكان اليمن حسب الفئات العمرية العريضه لتعدادي ١٩٩٤-٢٠٠٤

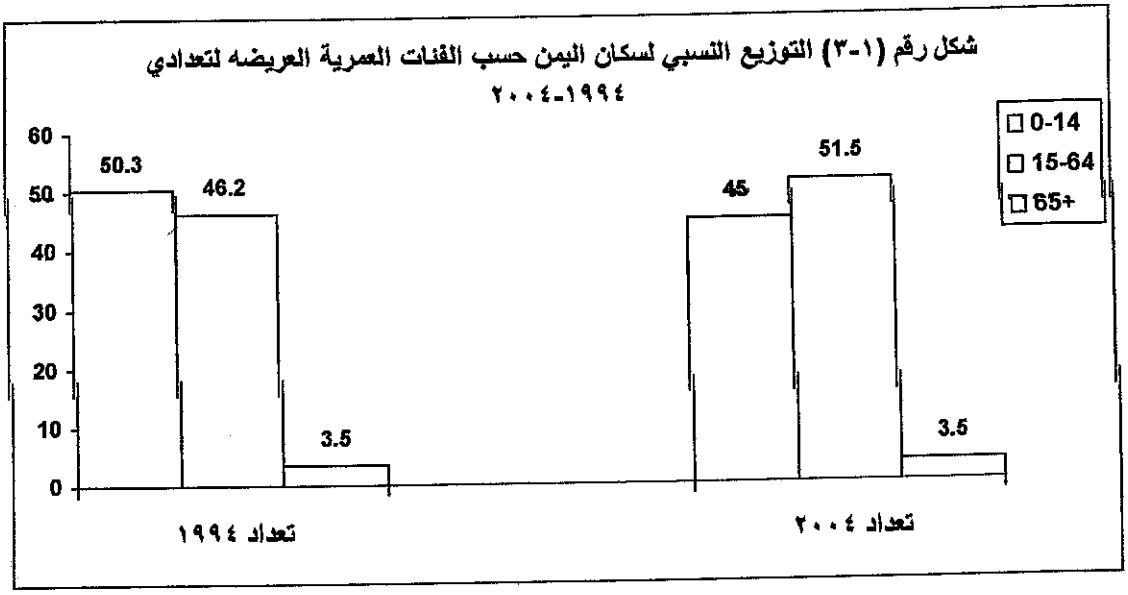

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعامي ١٩٩٤و٢٠٠٤.

كما أن تراجع معدلات الوفاة لها مزايا هامة بينما ارتفاعها لها تداعياتها على التنمية البشرية المستدامة وعلى التحول الديمغرافي والنمو الاقتصادي. فخلال العقد الماضي (١٩٩٤-٢٠٠٤) انخفض معدل الوفيات الخام من

١١,٤ في الألف إلى حوالي ١٠,٠ في الألف، ومعدل وفيات الرضع من ٨٤ في الألف إلى ٧٧,٢ في الألف، ومعدل وفيات الأطفال (دون خمس سنوات) من ١٢٢ في الألف إلى ٩٢,٣ في الألف. وبالرغم من ذلك، فإن معدلات الوفيات وخاصة وفيات الأطفال لا زالت مرتفعة ومن أعلى المعدلات المشاهدة في العالم.

وتكمن أهمية الانخفاض المشاهد في معدلات الوفيات في أنها تمكن الناس من التمتع بصحة أفضل وبعمر أطول ويظهر ذلك في ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد حيث زاد من ٥٧,٣ سنة إلى ٦١,١ سنة خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤م. وارتفاع العمر المتوقع من المتغيرات الهامة التي تساهم في الإسراع بالتحول الديمغرافي وتعزيز النمو الاقتصادي ولكن يجب أن يصاحب ذلك زيادة كبيرة في معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي والمهني والثانوي والجامعي للجنسين، زيادة فرص العمل المنتجة وبالتكافؤ بين الجنسين، وانخفاض معدلات البطالة.

وعلى العكس من ذلك، فإن استمرار معدلات الوفيات عند مستوياتها العالية، رغم ميلها للانخفاض بوتيرة أسرع من معدلات الخصوبة، فإن لها تداعياتها السلبية على استدامة التنمية، ويتمثل ذلك في فقدان مباشر وهدر في الثروة البشرية وللموارد المالية المستثمرة في خدمات رعاية الطفولة من صحة وتعليم التي تعتبر أصلا محدودة، وفي تزايد حالات التيتم بين أعداد متزايدة من الأطفال والنشء نتيجة وفاة الوالدين أو أحدهم، وما يترتب على ذلك من تفكك أسري، تشرد الأطفال في الشوارع، وتزايد ظاهرة عمالة الأطفال، وانحراف الأحداث، والتسرب من المدارس، والوقوع في دائرة الفقر. كما أن المعدلات العالية لوفيات الأطفال تولد الحافز لدى الأسرة لكثرة الإنجاب للتعويض عن وفاة الأطفال وبالتالي استمرار بقاء معدلات الخصوبة عند مستوياتها العالية.

٣-٢: التافذة الديموغرافية

يشير مصطلح "النافذة الديمغرافية" (*Demographic Dividend*) أو " الهبة الديمغرافية" إلى بداية دخول مجتمع ما إلى المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل التحول الديمغرافي التي من سماتها البارزة توازن معدلات المواليد مع معدلات الوفيات عند مستويات متدنية ووصول السكان إلى مستوى الاستقرار، أي مستوى الإحلال.

وتعتبر النافذة الديمغرافية ظاهرة سكانية حديثة، وتنفتح أو تظهر مرة واحدة فقط في تاريخ كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية. وتعد النافذة الديمغرافية فرصة تاريخية لزيادة النمو الاقتصادي، وهي نتيجة ومكسب لمزيد من النماء والرفاهية للمجتمع. وقد تهيأت لهذه الفرصة واستفادت منها الدول الصناعية الغربية التي ولجت إلى المرحلة الثالثة والأخيرة من التحول الديمغرافي، ولحقت بها دول كثيرة أخرى من الدول النامية ومنها بعض الدول العربية الأمر الذي ساهم في زيادة الإنتاجية وفي الادخار والاستثمار المنتج، وهناك دول أخرى أصبحت قريبة جدا من دخول المرحلة الثالثة نتيجة للتقدم المحرز في خفض الخصوبة إلى مستوى الاستقرار السكاني وتحقيق معدلات عالية في مؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للسكان. وتنتظر فرصة انفتاح النافذة الديمغرافية لتحقيق مزيدا من النمو والتطور والرفاهية للأسرة والمجتمع. كما تشير بعض الدراسات إلى أن بعض الدول النامية ضاعت عليها فرصة الاستفادة من النافذة الديمغرافية وذلك بسبب ضعف الاستثمارات المباشرة الضرورية للفقراء، وتفتقر إلى الإدارة الرشيدة والحكم الجيد وضعف الشفافية والمساءلة الاجتماعية الأمر الذي كان سبب انغلاق النافذة السكانية وبالتالي ضياع فرصة تاريخية.

وتعتبر اليمن من بين دول أخرى قليلة التي ما زالت بعيدة جدا عن بلوغ المرحلة الثالثة من التحول الديموغرافي، نتيجة لنمط التحول الديمغرافي البطيء فيها. والتحول الديمغرافي البطيء في اليمن هو نتيجة للتغيرات الهيكلية المصاحبة لعملية التغير الاجتماعي البطيء من مجتمع ريفي تقليدي سائد إلى مجتمع حضري ينمو ببطء ويسعى للتخلص من تأثير قيم المجتمع التقليدي السائد من جهة، وللانفتاح والاندماج بالسوق العالمي وملاحقة التغيرات المتسارعة في التكنولوجيا والمعرفة من خلال شبكات الانترنت والفضائيات التي لا يمتلكها إلا عدد محدود جدا من السكان من جهة أخرى.

إن نسبة التحضر في اليمن لا زالت متدنية (٢٨,٦%) حسب التعريف التقليدي الإحصائي الإداري المستخدم في تعداد السكان لعام ٢٠٠٤، وفي حالة تطبيق المعايير الاجتماعية والاقتصادية لتحديد مفهوم التحضر، فإن نسبة التحضر يمكن أن تقل كثيرا عن تلك النسبة. ومن مؤشرات ذلك على سبيل المثال التماثل الكبير بين الحضر، باستثناء بعض المراكز الحضرية الكبرى، مع الريف في كثير من أنماط العلاقات الاجتماعية التقليدية

وأنمـــاط الحـــياة اليومـــية والسلوك الإنجابي المشدود إلى قيم العائلة الممتدة التي تميل نحو الزواج المبكر وبدء الإنجـــاب المبكـــر وتكوين أسرة كبيرة الحجم وعدم وجود فروق معنوية بين الحضر والريف حيث بينت نتائج تعـــداد ٢٠٠٤م أن متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث في الحضر (٢٢,٩ سنة) وفي الريف (٢١,٨ سنة)، ومتوســـط العمـــر عند الإنجاب في الحضر (٣٠,٨ سنة) وفي الريف (٣١,١ سنة)، ومتوسط حجم الأسرة في الحضر (٦,٩ شخص) وفي الريف (٧,٢). وكذلك استمرار المواقف والاتجاهات المحافظة للرجال تجاه حقوق تمكـــين النساء الذي يشكل أحد تحديات التخفيف من حدة فجوة النوع الاجتماعي، واستمرار تحريم الاختلاط في التعليم الأساسي بعد سن العاشرة وفي التعليم الثانوي والفصل بين الجنسين في العمل وفي الحياة اليومية وغيرها مـــن السلوكيات والممارسات التي تحتاج إلى تغيير كبير من خلال تكثيف الجهود وتخصيص الموارد المطلوبة للاستثمار في التنمية البشرية والإسراع بعملية التغير الاجتماعي.

والـــتحول الديمغرافي البطيء في اليمن أصبح من أهم التحديات التي تحول دون استدامة النمو الاقتصادي الذي شـــهد تراجعا غير مسبوق خلال السنوات الماضية الأمر الذي يؤدي إلى تزايد ارتفاع مستويات الفقر والبطالة وتدهور المستوى المعيشي لغالبية السكان. وكذلك تناقص نصيب الفرد من الموارد المائية الشحيحة أصلا حيث تـــراجع نـــصيب الفـــرد الواحد من الموارد المائية المتاحة إلى حوالي ١٣٥ م٣ في السنة في المتوسط مقارنة بمتوســـط قـــدره ١٠٠٠م٣ فـــي مـــنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحوالي ٢٥٠٠م كمتوسط عالمي. ((WDR,2004.

ولا يمكـــن أن تظل اليمن لفترة طويلة في المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي لأنه كلما طالت فترة بقاءها في هذه المرحلة كلما زاد احتمال تعرض البلد إلى مخاطر جسيمة متعددة ومعقدة أكثر مما هو الوضع في الوقت الـــراهن. وإذا تقاعـــست الدولـــة عن توجيه مواردها المالية نحو تنمية البشر وخفض الخصوبة بما يؤدي إلى الإســـراع فـــي التحول الديمغرافي ، فإنها قد تصل متأخرة وغير مهيأة وتضيع منها فرصة الاستفادة من منافع النافذة الديمغرافية.

وتمر البلدان الاسوية (كوريا الجنوبية ، تايوان ، سينجافور) في نهاية المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي ، وفي طريقها للولوج الى المرحلة الثالثة من التحول ، والتحول الديموغرافي في هذه البلدان يرتبط بالعديد من العوامل الاقتصادية –الاجتماعية ، والثقافية: كتطور التعليم ، وخاصة للاناث، ارتفاع العمر عند الزواج الاولوتغير وضع المرأة في اطار الاسرة والمجتمع (Ahmad et.el,1997).

أن استمرار اختلال التوازن بين النمو السكاني وخاصة نمو القوة العاملة المطرد والنمو الاقتصادي المتواضع يجعل الاحتمال كبير بأن تقع اليمن فريسة لما يسمى " الفخ الديمغرافي" (*Demographic Trap*)، وذلك كما يتوقع (Pomeranz ،2006) استنادا إلى تقديرات السكان للأمم المتحدة، ويرى أن هذا الوضع، يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الخصوبة والوفيات وبالتالي عودة اليمن إلى المرحلة الأولى من جديد، وهو أمر خطير ينذر بوقوع كارثة تهدد أمن واستقرار المجتمع.

وفي ضوء ذلك، يجب على متخذي القرار استيعاب الدروس من حصيلة تجربة اليمن خلال العقود الماضية والتي من نتائجها الواضحة التحول الديمغرافي البطيء الذي يؤدي، ضمن عوامل أخرى، إلى عدم استدامة التنمية. إن فشل جهود التنمية في تحقيق الأهداف الطموحة في النمو الاقتصادي يعود إلى تواضع الطموحات لإحداث تنمية بشرية مستدامة التي تؤدي بدورها إلى الإسراع بالتحول الديمغرافي الذي يمكن أن يساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

وعلى افتراض نجاح جهود السياسة الوطنية للسكان وخطة التنمية في تحقيق المؤشرات السكانية المستهدفة في نهاية الخطة (٢٠٠٦-٢٠١٠) بخفض معدل الخصوبة الكلي إلى (٥,٦ طفل لكل امرأة) ومعدل نمو السكان إلى (٢,٧٥% سنويا)، والتي ما زالت عالية، فإن عدد السكان سوف يصل إلى حوالي ٢٣,٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠م، وسوف يتضاعف بعد ذلك خلال ٢٥ سنة ويصل إلى حوالي ٤٦,٨ مليون نسمة، وتشكل قوة العمل أكثر من نصف السكان بحلول عام ٢٠٢٥م. ومن المتوقع، حسب تقديرنا، أن اليمن يحتاج على الأقل إلى ربع قرن آخر لاستكمال المرحلة الثانية من التحول الديمغرافي. وهذا يمثل تحدي كبير ويتطلب من متخذي

القرار الاستعداد من الآن لمواجهة تحديات توفير الاحتياجات الأساسية للأعداد المتزايدة للسكان من أطفال وقوة عمل والمتقاعدين والمسنين الذين سوف يتزايد أعدادهم خلال هذه الفترة. ومن المهم الوقوف أمام تلك التحديات من خلال تطوير السياسات السكانية واعتبار هدف الإسراع بالتحول الديمغرافي أهم هدف وله الأولوية في خطط التنمية الحالية والقادمة للإسراع بالتحول الديمغرافي الذي سيساهم في زيادة واستدامة النمو الاقتصاد خلال العقود الأربعة ونيف القادمة.

والإسراع بالتحول الديمغرافي ليس بالعمل اليسير ويمكن أن تكون باهظة التكاليف ولكنها مهمة ليست مستحيلة وعائدها على المدى البعيد ذي جدوى اقتصادية واجتماعية كبيرة لصالح رفاهية جيل أطفال اليوم والأجيال من بعدهم، ويبدو من تجارب الدول الناجحة كما تبين لنا أعلاه، أنها أصبحت ضرورية لضمان عدم ضياع فرصة الأجيال في الاستفادة من المكاسب التي يمكن أن تمنحها لهم النافذة الديمغرافية. ويمكن لمتخذي القرار في الحكومة بالتعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني الفاعلة والقطاع الخاص الوطني في الداخل والخارج والعربي والأجنبي والمنظمات والدول المانحة تحقيق ذلك من خلال سياسة فاعلة تؤدي إلى تحقيق حزمة من الأهداف الاستراتيجية المتداخلة، ومن أهمها توسيع عملية التحضر من خلال تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة والتنمية المتوازنة بين الحضر والريف، والتوزيع العادل للدخل والثروة، ومكافحة الفساد الذي يزيد من تفاقم مشكلة الفقر ويستنزف نسبة كبيرة ومتزايدة من موارد المجتمع والمطلوبة بشدة لاستثمارها لصالح الناس وخاصة الفقراء منهم في التعليم، الصحة العامة والصحة الإنجابية والبنية الأساسية، ويمثل الفساد عامل رئيسي في فشل بيئة الاستثمار لجذب وزيادة الاستثمار الخاص المحلي والعربي والأجنبي، التركيز على الاستثمار في الرأسمال البشري، خفض معدلات الأمية وخاصة بين الإناث، وزيادة معدلات الالتحاق في مختلف مراحل التعليم وخاصة التعليم الأساسي، وتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وتبني برامج إعلامية في مختلف وسائل الإعلام لتوعية المجتمع بقضايا الصحة الإنجابية والسلوك الإنجابي المرغوب، وكل ذلك وغيرها من مدخلات ستؤدي إلى الإسراع بخفض معدلات الخصوبة والوفيات وخاصة وفيات الرضع وبالتالي الإسراع بالتحول الديمغرافي في اليمن وزيادة للنمو الاقتصادي.

وخلاصـــة كـــل ذلـــك أن التحول الديمغرافي يصاحبه تحديات وفرص مستجدة، وعلى الدولة تكثيف جهودها لاستـــشراف تداعـــياتها ووضع أسس وآليات عملية فاعلة لمواجه تلك التحديات. والعمل من منظور المصلحة العامة للاستفادة من الفرص المتاحة لتعزيز استدامة التنمية وذلك من خلال تعزيز بيئة الاستثمار الخاص المحلي والخارجـــي من خلال زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية باعتبارها القاعدة الأساسية لتحقيق دفعة قوية لانطلاق النمو الاقتصادي. وفي حالة ضياع هـــذه الفرصة فإن نتائجها السلبية سوف تؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر والبطالة وما يترتب على ذلك من مخاطر الـــتفكك الاجتماعـــي وعدم الاستقرار، وربما العودة من جديد إلى المرحلة الأولى للتحول الديمغرافي، كما كان يحدث من دورات صعود وانهيار الممالك حسب نظرية ابن خلدون.

٣-٣ : مؤشرات خطة التنمية الاقتصادية- الاجتماعية 2006 – 2010

أن خطة التنمية الاقتصادية-الاجتماعية الثالثة 2006 – 2010 خطة واقعية مقارنة بالخطتين الأولى والثانية في ما يخص قضايا السكان والتنمية ولم تكن طموحة أكثر ، بحيث لا يمكن تنفيذها . ويلاحظ من الجدول رقم (٣-١) إن الخطـــة الخماسية الثانية 2001- 2005 لم تحقق أهدافها فيما يخص المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بالمؤشرات الديموغرافية .فمعدل الخصوبة الكلية في عام 2005 سجل 6.5 مولود لكل امرأة بينما كـــان المستهدف 5.8 . واستخدام وسائل تنظيم الأسرة كان متوقعا إن يصل إلى 28% عام 2005 ولكنه سجل 14% .إن نمـــو الـــناتج المحلـــي الإجمالـــي كان متوقعا إن يصل إلى 5% بحلول عام 2005 ولكن التقارير الاقتـــصادية تـــشير إلـــى إن النمو الاقتصادي في اليمن ما زال يراوح عند 3% وربما اقل.من هنا يلاحظ إن الخطـــط القابلة للتنفيذ هي الخطط الواقعية وليست الخيالية البعيدة المنال.باستخدام النماذج في الملحقين ٦ و٧ تم التنبؤ ببعض المؤشرات الديموغرافية التي لها علاقة مباشرة بالنمو السكاني والخصوبة.ومن الجدول رقم (٣-١) يلاحـــظ ايضا بأنه من اجل تحقيق معدل نمو سكاني 2.75 ومعدل خصوبة كلية 5.6 بحلول عام2010 فان توقعاتـــنا تشير إلى إن استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة يجب إن يصل إلى 22% ووفيات الأطفال اقل من

خمـــس ســـنوات يجب إن ينخفض إلى 90 لكل إلف ولادة حية . ويلاحظ أيضا بان متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث الذي يقابل معدلي النمو السكاني والخصوبة المذكورين هو 18 سنة على الأقل.

جدول رقم (٣-١): مؤشرات خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية 2006 – 2010

المؤشر	الفعلي2005	المستهدف2005	2010المستهدف	المتوقع 2010*
معدل النمو السكاني (%)	3	3	2.75	2.75
معدل الخصوبة الكلي	6.5	5.8	5.6	5.6
استخدام وسائل تنظيم الأسرة (%)	14	28	35	22
متوسط العمر عند الزواج الأول	–	–	–	18
الوفـيات اقـل مـن ٥ سنوات(لكل ألف مولود)	99	74	87	89.8
معدل القيد بالتعليم الأساسي	61	76	78	–
نمو الناتج المحلي الإجمالي	3	5	7.1	–

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية2006 – 2010

* تقديرات الباحثين وذلك باستخدام معادلة الانحدار : $Y = a + bx$

الخلاصة والتوصيات

أولا : الخلاصة

أكـدت نـتائج التحلـيل في هذه الدراسة أن اتجاهات معدل النمو الاقتصادي غير مستقرة ويميل نحو التدهور المـستمر حتـى الـوقت الحاضـر حيث شهد في المتوسط معدلات مقبولة تجاوزت النمو السكاني خلال عقد التـسعينات، وظـل محافظـا على مستواه خلال السنوات الخمس الأولى من الألفية رغم تراجعه عن مستواه للـسنوات الـسابقة، ثم واصل هبوطه خلال عام ٢٠٠٦ إلى دون المعدل المستهدف بنسبة انخفاض تصل إلى حوالـي ١٥,٦%، وتشير التقديرات الدولية إلى ان النمو الاقتصادي تراجع إلى أقل من معدل النمو السكاني (٣ %) وسـجل نسبة انخفاض أكثر من ٥٠% عن المعدل المستهدف لعام ٢٠٠٧م. وهذا مؤشر قوي على اختلال التوازن بين النمو السكاني العالي والنمو الاقتصادي الضعيف الذي يفسر سبب تدهور المستوى المعيشي لغالبية السكان، وهو أمر خطير يهدد أمن واستقرار المجتمع.

أظهرت النتائج أن اختلال التوازن بين نمو السكان والتنمية المستدامة يعود إلى التحول الديمغرافي البطيء الذي يضعف شروط زيادة واستدامة النمو الاقتصادي.

بيـنت نـتائج التحلـيل إن الـنمو الاقتصادي غير المستدام يفسر، ضمن عوامل أخرى، سبب تباطؤ انخفاض معدلات الخصوبة التي لا زالت مرتفعة (٦,١ طفل لكل امرأة) الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تأخير بلوغ معدل نمو السكان المستهدف (٢,٨%) في نهاية الخطة الخماسية الثالثة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، وما سيترتب على ذلك من نـتائج سـلبية تتمثل في عدم تحقيق الأهداف المستهدفة لخفض معدلات الفقر والبطالة. وبينت تجربة اليمن في

إنجـــاز الخطـــة الخماسية الثانية أنه حتى عندما كان النمو الاقتصادي أعلى من النمو السكاني لم تنخفض كثيرا معدلات الفقر من ناحية وارتفعت معدلات البطالة من ناحية أخرى.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن استمرار اختلال التوازن بين النمو السكاني المطرد والنمو الاقتصادي المتواضع يـــؤدي إلى استمرار بقاء معدلات الخصوبة عند مستوياتها العالية وزيادة النمو السكاني. وهذا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وتناقص نصيب الفرد من الموارد الشحيحة مثل الماء وتناقص الادخار والاستثمار وتزايد نسبة الفقر والبطالة وتدهور المستوى المعيشي.

تؤكد نتائج معطيات هذه الدراسة على أن تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع النمو السكاني يمثل مشكلة كبيرة ويـــضعف فـــرص الـــيمن في بلوغ أهداف الألفية الثالثة وخاصة في مؤشرات التعليم والصحة العامة والصحة الإنجابية وتمكين المرأة بحلول عام ٢٠١٥.

أظهـــرت نتائج هذه الدراسة أن المرأة اليمنية تعاني من التمييز والتهميش حيث بينت المؤشرات اتساع فجوات النوع الاجتماعي في التعليم والصحة والعمل والسياسة وفي مواقع صنع القرار وفي الحياة العامة للمجتمع الأمر الـــذي لا يـــساعد علـــى استدامة التنمية. وهذا الوضع يفسر سبب اتساع ظاهرة تأنيث الأمية والفقر والبطالة، واســـتمرار الـــزواج المبكـــر وبدء الإنجاب المبكر وارتفاع وفيات الأمهات والأطفال وارتفاع الخصوبة الكلية العالية للمرأة.

مـــن النـــتائج الهامة التي توصلت إليها هذه الدراسة أن التغيرات في التركيب العمري للسكان وما يرتبط به من تـــزايد في معدلات نمو قوة العمل والتراجع التدريجي في معدلات الإعالة والتحسن في متوسط توقع الحياة لها تأثيرات هامة في الإسراع بالتحول الديمغرافي في المستقبل وبالتالي زيادة واستدامة النمو الاقتصادي.

بيـنت نـتائج هـذه الدراسة أن التحول الديمغرافي البطيء في اليمن يشكل أهم التحديات التي تواجه اليمن في المـستقبل، واسـتمرار هذا الوضع يزيد من احتمال ضياع فرصة "النافذة الديمغرافية" التي توفر لليمن شروط زيـادة واسـتدامة النمو الاقتصادي في المستقبل، والأسوأ من ذلك احتمال وقوع اليمن في " الفخ الديمغرافي " بـسبب الـنمو السكاني العالي وقصور الموارد مما يؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي. وهذا الوضع يمكن أن يعرض اليمن الرجوع إلى المرحلة الأولى من التحول الديمغرافي بسبب ارتفاع الوفيات وارتفاع الخصوبة التي هي أصلا مرتفعة.

ثانيا : التوصيات

إن مـشكلة اختلال التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي تشكل في الوقت الراهن التحدي الرئيسي أمام صـانعي القـرار لمراجعة السياسات السكانية والاقتصادية والاجتماعية الحالية وإدخال الاصلاحات بما يضمن تبني سياسات فاعلة من شأنها تصحيح الاختلال المشاهد بين النمو السكاني العالي والنمو الاقتصادي الضعيف.

إن الفـروق في توزيع ثمار التنمية مشكلة قائمة وتتمثل في تحيز التنمية نحو تخصيص الموارد لصالح الحضر علـى حـساب الريف. لقد بينت الورقة وجود تباين شديد في توزيع الخدمات التعليمية والصحية وفرص العمل ومـا يـرتبط بها من مرافق وبنية تحتية وما يترتب على ذلك من تأثير سلبي لمخرجات التنمية على المتغيرات الـسكانية التـي تعكس نفسها في تباطؤ انخفاض الخصوبة وبالتالي تباطؤ انخفاض معدل نمو السكان والتحول الديمغرافـي البطيء. وعليه يجب تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الحضر والريف مع التركيز على سد النقص الكبير في مؤشرات تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

علـى مـتخذي القرار إدراك خطورة الوضع الراهن واستيعاب الدروس من حصيلة تجربة اليمن خلال العقود الماضـية والتـي من نتائجها الواضحة التحول الديمغرافي البطيء الذي يؤدي، ضمن عوامل أخرى، إلى عدم اسـتدامة التنمـية. إن فـشل جهود التنمية في تحقيق الأهداف الطموحة في النمو الاقتصادي يعود إلى تواضع الطمـوحات لإحـداث تنمية بشرية مستدامة التي تؤدي بدورها إلى الإسراع بالتحول الديمغرافي الذي يمكن أن يساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

تحتاج اليمن على الأقل إلى ٤٠ عام من الآن لاستكمال المرحلة الثانية من التحول الديمغرافي. وهذا يمثل تحدي كبير ويتطلب من متخذي القرار الاستعداد من الآن لمواجهة تحديات توفير الاحتياجات الأساسية للأعداد المتزايدة للسكان من أطفال وقوة عمل والمتقاعدين والمسنين الذين سوف يتزايد أعداهم خلال هذه الفترة. ومن المهم الوقوف أمام تلك التحديات من خلال تطوير السياسات السكانية واعتبار هدف الإسراع بالتحول الديمغرافي أهم هدف وله الأولوية في خطط التنمية الحالية والقادمة للإسراع بالتحول الديمغرافي الذي سيساهم في زيادة واستدامة النمو الاقتصاد خلال العقود الأربعة ونيف القادمة.

إن الإسراع بالتحول الديمغرافي ليس بالعمل اليسير ويمكن أن تكون باهظة التكاليف ولكنها مهمة ليست مستحيلة وعائدها على المدى البعيد ذي جدوى اقتصادية واجتماعية كبيرة لصالح رفاهية جيل أطفال اليوم والأجيال من بعدهم، ويبدو من تجارب الدول الناجحة كما تبين لنا أعلاه، أنها أصبحت ضرورية لضمان عدم ضياع فرصة الأجيال في الاستفادة من المكاسب التي يمكن أن تمنحها لهم النافذة الديمغرافية. ويمكن لمتخذي القرار في الحكومة بالتعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني الفاعلة والقطاع الخاص الوطني في الداخل والخارج والعربي والأجنبي والمنظمات والدول المانحة تحقيق ذلك من خلال سياسة فاعلة تؤدي إلى تحقيق حزمة من الأهداف الاستراتيجية المتداخلة، ومن أهمها توسيع عملية التحضر من خلال تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة والتنمية المتوازنة بين الحضر والريف، والتوزيع العادل للدخل والثروة، ومكافحة الفساد الذي يزيد من تفاقم مشكلة الفقر ويستنزف نسبة كبيرة ومتزايدة من موارد المجتمع والمطلوبة بشدة لاستثمارها لصالح الناس وخاصة الفقراء منهم في التعليم، الصحة العامة والصحة الإنجابية والبنية الأساسية، ويمثل الفساد عامل رئيسي في فشل بيئة الاستثمار لجذب وزيادة الاستثمار الخاص المحلي والعربي والأجنبي، التركيز على الاستثمار في الرأسمال البشري، خفض معدلات الأمية وخاصة بين الإناث، وزيادة معدلات الالتحاق في مختلف مراحل التعليم وخاصة التعليم الأساسي، وتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وتبني برامج إعلامية في مختلف وسائل الإعلام لتوعية المجتمع بقضايا الصحة الإنجابية والسلوك الإنجابي المرغوب، وكل ذلك

وغيرها من مدخلات ستؤدي إلى الإسراع بخفض معدلات الخصوبة والوفيات وخاصة وفيات الرضع وبالتالي الإسراع بالتحول الديمغرافي في اليمن وزيادة النمو الاقتصادي.

يصاحب التحول الديمغرافي تحديات وفرص مستجدة، وعلى الدولة تكثيف جهودها لاستشراف تداعياتها ووضع أسس وآليات عملية فاعلة لمواجه تلك التحديات. والعمل من منظور المصلحة العامة للاستفادة من الفرص المتاحة لتعزيز استدامة التنمية وذلك من خلال تعزيز بيئة الاستثمار الخاص المحلي والخارجي من خلال زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية باعتبارها القاعدة الأساسية لتحقيق دفعة قوية لانطلاق النمو الاقتصادي.

المراجع العربية

الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان، السياسة الوطنية للسكان في الجمهورية اليمنية (٢٠٠١–٢٠٢٥م)، الوثيقة الأولى: الإشكاليات والتحديات، الجمهورية اليمنية، ط١، ٢٠٠٤م.

_____، السياسة الوطنية للسكان في الجمهورية اليمنية (٢٠٠١–٢٠٢٥م)، الوثيقة الثانية: المنطلقات، المبادئ، الأهداف، الجمهورية اليمنية، ط٣، ٢٠٠٤م.

_____، السياسة الوطنية للسكان في الجمهورية اليمنية (٢٠٠١–٢٠٢٥م)، الوثيقة الثالثة: برنامج العمل السكاني (٢٠٠١–٢٠٠٥م)، الجمهورية اليمنية، ط١، ٢٠٠٤م.

_____، برنامج العمل السكاني (٢٠٠٦–٢٠١٠م)، الجمهورية اليمنية.

_____، مسودة برنامج عمل تنفيذي لمواجهة التحديات السكانية لمدة عامين، سيناريو (١)، الجمهورية اليمنية.

_____، مسودة برنامج عمل تنفيذي لمواجهة التحديات السكانية لمدة عامين، سيناريو (٢)، الجمهورية اليمنية.

الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٥م، صنعاء، نوفمبر ٢٠٠٦م.

_____، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في اليمن لعام ٢٠٠٤م.

_____، مؤشرات التنمية الألفية في الجمهورية اليمنية(المفهوم والاتجاهات)، صنعاء، سبتمبر ٢٠٠٠م.

البنك الدولي، تقرير تقييم سياسة التنمية في اليمن، فعالية تدشين تقريري البنك الدولي (تقييم سياسة التنمية في اليمن و التحليل الاجتماعي لليمن)، عدن، ٢٨ يونيو ٢٠٠٧م.

اللجنة الوطنية للمرأة اليمنية، تقرير وضع المرأة في اليمن للعام ٢٠٠٦، اليمن، صنعاء، مايو ٢٠٠٦م.

عبد الباسط عبد المعطي، الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر في جدلية العلاقات وتداعياتها في البلدان العربية، نوفمبر ٢٠٠٣م.

سليمان فرج بن عزون و علي احمد السقاف، المحددات الاجتماعية والثقافية للزواج المبكر وبدء الإنجاب في اليمن، مجلة حولية الآداب، العدد الرابع، دار جامعة عدن للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (٢٠٠٦-٢٠١٠م)، الجمهورية اليمنية، أغسطس، ٢٠٠٦م.

_____، اليمن: تقرير التنمية البشرية (المعرفة – الثقافة – التعليم – المعلوماتية) لعام ٢٠٠٤.

١٦-_____، اليمن : تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢

المراجع الاجنبية

1. .Ahmad Aijazuddin et.el. Demographic Transition, The Third World Scenario,Rawat Publication , Jaipur and New Delhi ,India, 1997

.2. David E. Bloom and et. al.,"Demographic Transition and Economic Opportunity: The Case of Jordan", Bethesda, MD: The Partners for Health Reformplus Project, Abt Associates Inc., April 2001.

3. International Monetary Fund(IMF) SURVEY, Vol.36, NO.9, May 28, 2007

4. Romeranz K, "Three Revolutions in Human Populations", Univ. of California, Irvine, Microsoft Encarta Premium, 2006.